عزو النقول والاعتراف بالفضل عند علماء المسلمين

عبد الحكيم الأنيس

إنَّ العلمَ في الإسلام مرتبطٌ بالدِّين، ومنبعِثٌ عنه، ولهذا كان متحلِّياً كذلك بأخلاق الإسلام من الصدق والإخلاص، وقد أكدَ العلماءُ هذا المنهج الرفيع، ولعلَّ من المستحسن إيراد شيء مما قالوه ونقلوه وفعلوه في هذا المجال:

* قال ابنُ جماعــة:

«صح عن سفيان الثوري [ت: 161هـ] رحمه الله أنّه قال: إنّ نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وأن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره» [1].

* وجاء في فوائد النَّجَيْرَميّ :

قال العباس بن بكّار للضبيّ [ت: 168هـ]: ما أحسنَ اختيارك للأشعار فلو زدتنا من اختيارك!

فقال : والله ما هذا الاختيار لي، ولكن إبراهيم بن عبد الله استتر عندي، فكنت أطوف وأعود إليه بالأخبار فيأنس ويحدثني، ثم عرض لي خروجٌ إلى ضيعتي أياماً فقال لي : اجعل كتبك عندي لأستريح إلى النظر فيها، فتركتُ عنده قمطرين فيهما أشعار وأخبار، فلما عدتُ وجدتُه قد علَّم على هذه الأشعار، وكان أحفظَ الناس للشعر، فجمعتُه، وأخرجتُه فقال الناسُ: اختيار المفضّل» [2].

* وقال الإمامُ الذهبي في ترجمة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ):

«قال أيوب بن المتوكل:

[1] «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» (3/1).

[2] «المزهر» (319/2). وقد نقل السيوطي من خط النجيرمي.

كان الخليل إذا أفاد إنساناً شيئاً لم يُرِهِ بأنه أفاده، وإن استفادَ مِنْ أحد شيئاً أراه بأنه استفاد منه »[3].

* وقال الأصمعي (ت: 216هـ): « مِن حقِّ مَنْ يقبسك علماً أنْ ترويه عنه »[4].

* وروى البيهقي في «المدخل»[5] من طريق العباس بن محمد الدّوري، قال: سمعتُ أبا عبيد القاسم بن سلام [ت: 224هـ] يقول: إنَّ من شكر العلم أنْ تقعدَ مع قوم فيذكرون شيئاً لا تحسنه، فتتعلمه منهم، ثم تقعد بعد ذلك في موضع آخر، فيذكرون ذلك الشيء الذي تعلمتَه فتقول: والله ما كان عندي فيه شيء حتى سمعتُ فلاناً يقول كذا وكذا فتعلمته، فإذا فعلتَ؛ فقد شكرتَ العلم .

* وروى البيهقي في «سُننه» من طريق إبراهيم بن محمود قال: «سأل إنسانٌ يونس بن عبد الأعلى [ت: 264 هـ] عن معنى قول النبي ﷺ: «**أقرُّوا الطيرَ على مَكناتها**».

فقال: «إنَّ الله تعالى يحبُّ الحق، إنَّ الشّافعي رحمه الله كان صاحب ذا، سمعتُه يقول في تفسيره: كان الرجل في الجاهلية إذا أراد الحاجة أتى الطير في وكره فنفَّره فإنْ أخذَ ذات اليمين مضى لحاجته، وإنْ أخذ ذاتَ الشمال رجع، فنهى النبيُّ ﷺ عن ذلك.

قال: كان الشافعيّ رحمه الله نسيجَ وَحْدِهِ في هذه المعاني[6].

* وقال ابنُ عبد البر (ت: 463 هـ): «يقال: إن مِن بركة العلم أن تضيف الشيء إلى قائله»[7].

---

[3] «سير أعلام النبلاء» (431/7).

[4] «زاد الرفاق» (351/1).

[5] ص (396)، و«الخصال» ص (60-61).

[6] «سنن البيهقي الكبرى» (311/9)، و«الخصال» ص (61-64).

[7] «جامع بيان العلم» (922/2).

* وقال ابنُ رجب في ترجمة الوزير العالم ابن هبيرة الدوري (ت: 560 هـ):

«قال ابن الجوزي: وكان الوزير إذا استفاد شيئًا قال: أفادنيه فلانٌ حتى إنّه عرض له يومًا حديثٌ وهو «**مَنْ فاته حزبٌ من الليل فصلاه قبل الزوال كان كأنّه صلى بالليل**» فقال: ما أدري ما معنى هذا؟

فقلتُ له: هذا ظاهرٌ في اللغة والفقه:

أمّا اللغة: فإنَّ العرب تقول: كيف كنتَ الليلة، إلى وقت الزوال.

وأمّا الفقه: فإنّ أبا حنيفة يصحِّح الصوم بنيةٍ قبل الزوال، فقد جعل ذلك الوقت في حكم الليل. فأعجبه هذا القول، وكان يقول بين الجمع الكثير: ما كنتُ أدري معنى هذا الحديث حتى عَرَّفنيه ابنُ الجوزي، فكنتُ أستحيي من الجماعة»[8].

* وقال الشيخ الزاهد محمد بن عبد الملك الفارقي (ت: 564 هـ):

إذا أفادك إنسانٌ بفائدةٍ من العلوم فأدمنْ شكرَه أبدا

وقل فلان جزاه الله صالحة أفادنيها وألقِ الكبر والحسدا[9]

* وقال ياقوت الحموي (ت: 626هـ):

« وأبو بكر محمد بن موسى الحازمي له كتاب «ما ائتلف واختلف من أسمائها» - أي البلدان-، ثم وقفني صديقُنا الحافظ الإمام أبو عبد الله محمد ابن محمود بن النجار جزاه الله خيراً على مختصرٍ اختصره الحافظ أبو موسى محمد ابن عمر الأصفهاني من كتابٍ ألفه أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الإسكندري النحوي فيما ائتلف واختلف من أسماء البقاع، فوجدتُه تأليفَ رجلٍ ضابطٍ قد أنفد في تحصيله عمراً، وأحسن فيه عيناً وأثراً، ووجدتُ الحازمي رحمه الله قد اختلسه وادّعاه، واستجهل الرواةَ فرواه، ولقد كنتُ

---

[8] «الذيل على طبقات الحنابلة» (124/2-125).

[9] البيتان في «طبقات الشافعية الكبرى» (137/6).

عند وقوفي على كتابه أرفع قدره من علمه، وأرى أنَّ مرماه يقصر عن سهمه، إلى أن كشف اللهُ عن خبيئته، وتمحض المحضُ عن زبدته، فأمّا أنا فكل ما نقلتُه من كتاب نصر فقد نسبتُه إليه، وأحلتُه عليه، ولم أضع نصَبَه، ولا أخملت ذكره وتعَبَه، والله يثيبُه ويرحمُــه »[10].

* وقال الإمامُ النووي (ت: 676 هـ) رحمه الله في «بستان العارفين»[11]:

«ومن النصيحة: أن تُضاف الفائدة التي تُستغرب إلى قائلها، فمَنْ فعل ذلك بُورك له في علمه وحاله، ومَنْ أوهم ذلك فيما يأخذه من كلام غيره أنّه له فهو جديرٌ أنْ لا ينتفع بعلمه، ولا يُبارك له في حاله، ولم يزل أهلُ العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها، نسأل الله تعالى التوفيق لذلك دائماً».

* وقال الإمامُ القرطبي (ت: 681 هـ) في مقدمة «تفسيره»[12]:

«وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنِّفيها، فإنّه يُقال: من بركة العلم أنْ يُضاف القول إلى قائله. وكثيراً ما يجئ الحديثُ في كتب الفقه والتفسير مبهماً، لايعرِف مَنْ أخرجه إلا مَن اطلع على كتب الحديث، فيبقى مَنْ لاخبرة له بذلك حائراً، لايعرف الصحيح من السقيم، ومعرفةُ ذلك علمٌ جسيم، فلا يُقبل منه الاحتجاج به، ولا الاستدلال حتى يضيفه إلى مَنْ خرَّجه من الأئمة الأعلام، والثقات المشاهير من علماء الإسلام.

ونحن نشير إلى جمل من ذلك في هذا الكتاب، والله الموفق للصواب».

* وقال السخاوي: «وقد كتب شيخُنا - ابن حجر [ت: 852هـ] - لبعض مَنْ أخذ كلامه ولم ينسبه إليه في كلامٍ طويل متمثلاً:

ولم تزل قلةُ الإنصاف قاطعةً

---

[10] «معجم البلدان» (11/1).

[11] ص (47-48).

[12] الجامع لأحكام القرآن(3/1).

بين الرجال ولو كانوا ذوي رحـ م[13] .

وكلامُ السخاوي هذا يقصد به بعض تلامذة الحافظ ابن حجر ، وهو قطبُ الدين الخيضِري، وقد قال في ترجمته في «الضوء اللامع»[14]:

«وقد استعار من شيخنا نسختَه بـ « الطبقات الوسطى » لابن السبكي فجرّد ما بها من الحواشي المشتملة على تراجمَ مستقلة وزيادات في أثناء التراجم -مما جردتُه أيضاً في مجلد- ثم ضمَّ ذلك لتصنيفٍ له على الحروف لخصَ فيه «طبقات» ابن السبكي مع زوائد حصّلها بالمطالعة مِنْ كتبٍ أمدَّه شيخُنا بها كالموجود من «تاريخ مصر» للقطب الحلبي، و«تاريخ نيسابور» للحاكم، و«الذيل عليه» لعبد الغافر، و«تاريخ بخارى» لغنجار، و«أصبهان»، وغير ذلك مما يفوق الوصفَ، وسماه: «اللمع الألمعية لأعيان الشافعية».

وكذا جرّد ما لشيخنا من المناقشات مع ابن الجوزي في «الموضوعات» مما هو بهوامش نسخته وغيرها، ثم ضمَّ ذلك لتلخيصه الأصل، وسماه: «البرق اللموع لكشف الحديث الموضوع ».

ولخّص أيضاً «الأنساب» لأبي سعد بن السمعاني مع ضمِّه لذلك ما عند ابن الأثير والرشاطي وغيرها من الزيادات ونحوها وسماه: «الاكتساب في تلخيص الأنساب».

وما علمتُه حرَّر واحداً منها، واشتد حرصي على الوقوف عليها فما أمكن، نعم رأيت أولَها في حياة شيخنا، وانتقدتُ عليه إذ ذاك بهامشه شيئاً، وشافهتُه بُعيد التسعين - وثماني مئة - بطلبها قائلاً له: إنما تركتُ توجهي لجمع الشافعية مراعاة لكم، وإلا فغير خاف عنكم أنني إذا نهضتُ إليه أعملُه في زمن يسير جداً، فأجاب بأنه استعار كتباً ليستمدَّ منها في تحريرها كـ «تاريخ بغداد» للخطيب، و«تاريخ غرناطة» لابن الخطيب، فتعجبتُ في نفسي من طلب تراجم الشافعية من ثانيهما، وتألمتُ لكون هذين

---

[13] «الخصال» ص (67).

[14] (9/119-120).

الكتابين كانا عندي أنتفعُ بهما من أوقاف «سعيد السعداء» فاحتال حتى وصلا إليه مع عدم انتفاعه بهما، وقد فهرسه شيخنا بخطه لكونه كان يرى ذلك أسهل من التقريض، وبلغني أنه عتبه في عدم عزو ما استفاده منه إليه، ووُجِدَ ذلك بخطه بظاهر ورقةٍ سأله صاحبُ الترجمة فيها الإذن له بالإفتاء والتدريس تضمَّن المنع من إجابته مع إظهار عتبٍ زائدٍ وتأثرٍ شديد سيّما حين رآه ينقل عن المقريزي أشياء إنما عمدة المقريزي فيها على شيخنا وقال:

ولم تزل قلةُ الإنصاف قاطعةً

بين الرجال ولو كانوا ذوي رحِمِ».

* وقد سأل بعضُ المحدِّثين من الدمشقيين الإمامَ الحافظَ المؤرِّخَ محمد ابن عبد الرحمن السّخاوي (ت: 902 هـ) أنْ يجرِّد ما أودعه الحافظُ ابنُ حجر في «أماليه المطلقة» من الخصال الموجبة للظلال، وأنْ يُضيف إليه ما زاده هو، فاستجاب لذلك، وألَّف كتابه «الخصال الموجبة للظلال» وقال في مقدمته[15]:

«فأجبته لذلك رغبةً في الثواب، ومحبةً لنشر العلم بين الطلاب، مع العلم بعدم الانحصار فيها، والأَمْنِ ممَّن يأخذها فينسبها لنفسه ويدَّعيها، غافلاً عن كون عزو العلم لقائله شكرَه المقتضي للزيادة والظهور، وأنَّ المتشبِّع بما لم يُعْطَ كلابس ثوبي زور ... إذ عَدَمُ الأمن من هذه الطامة، لا يُبيح كتمَ العلم عن الخاصة والعامة، سيّما وقد جاء عن الإمام الشّافعي، المضاهي ببثِّ ما عنده حاتمَ طي : وددتُ لو أُخِذ هذا العلم عنّي، ولا يُضافُ منه شيءٌ إليّ.

ولا أشك أنَّ هذا الفعل يَندرج بيقين في عقوق الأستاذين، وذلك في قول أبي سهل محمد بن سليمان الصعلوكي الأستاذ المعتبر غير مغتفر، وعبارتُه: عقوقُ الوالدين يمحوه الاستغفار، وعقوقُ الأستاذين لا يمحوه شيءٌ الليلَ والنهارَ.

زاد غيرُه من أهل العقل: وربما كان سبباً لاختلال العقل، كما اتفق لبعضهم، وقد رأى بعضَ

---

[15] ص (59-68). وقد صححتُ ما وقع في النص من أخطاء.

تلامذته وهو داخلٌ لمجتمع هو فيه وعليه ثياب نفيسة غير محتفل بأحد، فقال: ما هذا العُجْبُ الذي مع هذا الصبي، وبلغ التلميذَ ذلك، فتمثَّل بقول المتنبي:

إنْ أكن معجباً فعُجْبُ عجيبٍ

لم يجد فوق نفسه مِنْ مزيدِ

ثم قال: وكيف لا أعجب وأنا ابنُ عشرين علماً [16]لا أجد مَنْ يناظرني في واحد منها؟! فنُقل ذلك إلى الشيخ فقال: شغله اللهُ بنفسه. فامتُحِن بالجنون، وهو ابن خمس وعشرين سنة.

وإنْ انضم لهذا تنقيصُه كان أزيدَ في القبح، سيّما وقد قال الحليمي في قوله ﷺ: « **لا تسبوا الدِّيكَ فإنه يدعو إلى الصلاة** »: دليلٌ على أنَّ كل من استفيد منه خيرٌ لا ينبغي أنْ يُسبَّ ويُهان، بل حقه أن يشكر ويكرم ويُتلقى بالإحسان ...

حمانا اللهُ من الزلل، وختم لنا بالسعادة عند انتهاء الأجل».

* وقد أورد السيوطيُّ (ت: 911 هـ) في «المزهر» قولَ أبي عبيد السابق في شكر العلم، ثم قال:

«قلتُ: ولهذا لا تراني أذكر في شيء مِنْ تصانيفي حرفاً إلاّ معزواً إلى قائله من العلماء مبيّناً كتابه الذي ذكر فيه».

* وقال السيوطي كذلك في كتابه «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»:

« قد أوردتُ جميع كلام أبي البقاء معزوّاً إليه، ليعُرف قدر ما زدتُه عليه، وتتبعتُ ما ذكره أئمةُ النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث، فأوردتُها بنصها معزوّة إلى قائلها، لأنَّ بركة العلم عزو الأقوال إلى قائلها، ولأنَّ ذلك من أداء الأمانة، وتجنُّب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف، لا كالسارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب مِن تصانيفي، وهي: «المعجزات

[16] كذا في الأصل المطبوع والمخطوط، والذي قال هذا أبو عبد الله ابن الحطاب المتوفى سنة (665هـ) كما في ترجمته في «العقود اللؤلؤية» (1/162-165)، وفي سياق السخاوي تصرُّف.

الكبرى» ، و«الخصائص الصغرى»، و«مسالك الحنفا»، وكتاب «الطيلسان» وغير ذلك، وضمّ إليها أشياء من كتب العصريين، ونَسَبَ ذلك لنفسه من غير تنبيهٍ على هذه الكتب التي استمدَّ منها، فدخل في زمرة السارقين، وانطوى تحت ربقة المارقين، فنسأل اللهَ تعالى حسن الإخلاص والخلاص، والنجاة يوم يُقال للمعتدين: لات حين مناص »[17].

* وقال الذهبي في ترجمة الإمام أبي محمد التميمي البغدادي رئيس الحنابلة في عصره (ت: 488 هـ):

« قال أبو علي الصدفي: سمعته يقول: يقبح بكم أن تستفيدوا منا، ثم تذكرونا، فلا تترحموا علينا»[18].

فكيف إذا تُرِكَ ذكرهم أصلاً ؟!

رحم اللهُ علماء الإسلام، ورفع درجاتهم عنده.

---

[17] «عقود الزبرجد» (1/11-12).

[18] «سير أعلام النبلاء» (8/613).